الفصل الأول

تمهيد خطة البحث

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، أما بعد:

لقد خلق الله عز وجل الكون وجعل من سنته في بني البشر وسائر المخلوقات الصِّحة والسَّقم، الحياة والموت، الخير والشر، الحسن والقبح، والكثير من الصفات المتضادة سواء كانت سلوكيات أو هيئة خلقية في الكائنات، وفي سبيل تنظيم كل أمور حياة الإنسان تتابعت على البشرية سلسلة من الرسل ليقوِّموا السلوك الإنساني ويحيدوه عن السلوك المخالف، بحيث يكون سلوكاً مستقيماً، ومن فضل الله تعالى على البشرية أن أرسل محمدًا صلى الله عليه وسلم بكتاب شامل كامل بكل أمر؛ ليبين للناس ما فيه الخير والإصلاح لهم والنجاة في دينهم ودنياهم موضحًا ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨ ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةٗۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٞ مُّصَدِّقٞ لِّسَانًا عَرَبِيّٗا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُحۡسِنِينَ ١٢ ﴾[2]، وجاء بدين كامل لا يعتريه نقص، شاملاً لا يستجد أمر من الأمور إلا وجد له حكم في الشريعة الإسلامية، فالدين الاسلامي مبين فيه كل شيء، وإلى جانب الشريعة الإسلامية أعَمَل الإنسان فكره ليخرج بالقوانين الوضعية التي تطورت وما تزال، لتصل إلى ما وصلت إليه الآن لتنظيم

---

(١) القرآن . الانعام ٦ : ٣٨ .

(٢) القرآن . الاحقاف ٤٦ : ١٢.

حياة البشر، ومن هذه القوانين القانون الدولي لحقوق الإنسان ممثلة في المواثيق الدولية، ومع التطور في جميع مجالات الحياة كان هنالك تطور في المجال الطبي الذي له أثر في استحداث مستجدات كالمراكز التشخيصية والعلاجية بشكلها الحالي، وما تبعها من إجراءات طبية لم تكن كما كانت عليه في السابق، أو لم تكن موجودة في السابق، كالتخدير والزراعة والتلقيح والتشخيص التصوري والمعملي، مما كان له أثر في السلوكيات الصادرة من الطَّبيب في أثناء ممارسة المهنة، ومن هذه السلوكيات ما قد يعود بضرر على المتعامل معه من قبل الطبيب، ويسيء إلى سمعة الطبيب وبالتالي إلى المهنة مما يستدعي تناول الحد من هذه السلوكيات المسيئة إلى سمعة الطبيب من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية بما يعطي طابعاً اسلامياً ودولياً للحد من الوقوع في هذه السلوكيات من خلال تحميل المسؤولية في حال ارتكابها.

مشكلة البحث

تكمن الإشكالية في هذا البحث في أن هناك سلوكيات تسيء إلى سمعة الطَّبيب في أثناء مزاولته لمهنة الطب تمتد من مقابلة الطبيب لمن يتعامل معه إلى مرحلة العلاج، وهذه السلوكيات لا تتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية ولا نصوص المواثيق الدولية وتجعل الطبيب مسؤولاً من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وأحياناً من منظور أحدهما دون الآخر، وهي بذلك بحاجة إلى توضيح للحد من وقوع الطبيب في هذه المخالفات، وحماية للطرف الذي يتعامل معه الطبيب مهنياً وفق معايير الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.

وهذه السلوكيات تستدعي الحد منها، سواء كانت جهرية بسبب فكر فاسد ترسخ في الاذهان ليصل إلى مرتبة العرف مع الجهل بمخالفتها للشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو

بسبب المكابرة بارتكابها مع غياب الرقابة والجزاء وعدم المبالاة في يوم الحساب، أو بسبب التغرير بالمتعامل معه بجهله بالجوانب الطبية .

أسئلة البحث

١. ما هي الدواعي الأساسية الدافعة للحد من السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب في أثناء مزاولة المهنة من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية سواء كانت عامة من حيث تعلقها بالدراسة أو خاصة ؟

٢. كيف للشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية الحد من السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب في أثناء مزولة المهنة من خلال الصفات التي تحث عليها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والتي تحول دون وقوع المسؤولية ؟

٣. ما هي الاعتبارات التي يجب على الطبيب الأخذ بها بما يحول دون الإساءة إلى سمعته في أثناء مزاولة المهنة قبل الإجراء الطبي في الشّريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وعدم ترتيب مسؤولية عليه؟

٤ . ما مدى احتواء كل من الشّريعة الإسلامية والمواثيق الدولية على تعليمات للحد من السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب في أثناء الإجراء الطبي وفقاً للتقدم العلمي الحاصل وترتيب المسؤولية عليها ؟

أهداف البحث

١. إبراز الدواعي الأساسية الدافعة للحد من السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب في أثناء مزاولة المهنة سواء كانت ذات طابع عام أو ذات طابع خاص من حيث تعلقها بمهنة الطب من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية .

٢. رسم المعالم المانعة للسلوكيات المسيئة لسمعة الطَّبيب في أثناء مزاولة المهنة من خلال تحديد وتوضيح الصفات الحادة لهذه السلوكيات وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية ونصوص المواثيق الدولية بما يرتب المسؤولية في حال مخالفتها .

٣. تدعيم المتعامل مع الطبيب مهنياً بما يجب من الطبيب اتجاهه دون اعتبار للإجراء الطِّبي المتخذ معه وذلك فيما يتعلق بشخصية الفرد؛ ليكون المتعامل مع الطبيب على بينة بما يجب من الطبيب من سلوكيات اتجاهه، وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية في نطاق شخصية الفرد .

٤. الإيضاح بشكل تفصيلي للمتعامل معه بما يجب من الطبيب من سلوكيات اتجاهه في أثناء الإجراء الطبي المتخذ مع المتعامل معه بما لا يسيء الى سمعة الطَّبيب وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من حيث الاستفادة من الدراسة والجهات التي يعمها نفع الدراسة، وهي:

- تعود هذه الدراسة بالفائدة على المتعامل مع الطَّبيب في أثناء مزاولة المهنة سواء كان مريضاً أو صحيحاً، وذلك ببيان حقوقه المادية والمعنوية المحمية وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.
- كما تعود هذه الدراسة بالفائدة على الطبيب والمهنة بحفظهما من السلوكيات التي تسيء إلى القطاع الطبي؛ وذلك ببيانها لعدم الوقوع فيها.
- وتعود هذه الدراسة بالفائدة على المجتمع ككل من حفظ الأرواح وحفظ الأنساب، واتسامها بالطابع العالمي بتناولها من منظور دولي لتعم الفائدة منها.

حدود البحث

إن هذه الدراسة تتناول ما يحد من السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب في أثناء مزاولة مهنة الطب البشري، وهي بذلك تستبعد أنواع الطِّب غير المتعلقة بالجنس البشري، كما أنها تتطرق إلى ما يصدر عن الطبيب من سلوك في أثناء مزاولة مهنة الطِّب البشري ويكون له إساءة لسمعته وقد يمتد بضرر مادي أو معنوي أو كليهما على المتعامل معه، ومن ثم فالدراسة لا تمتد إلى ما هو خارج نطاق المهنة من سلوكيات – وضمن المعطيات السابقة – وإن كان لتلك السلوكيات من أثار على سلوكيات الطبيب في أثناء ممارسة المهنة، وهذه الدراسة من حيث الموضوع يتم إيقاعها في نطاق الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، وبالتالي فإنه يتم استبعاد القوانين الأُخرى من هذه الدراسة.

فرضيات البحث

إن بعض الأطباء بتصرفاتهم يسيئون إلى مهنة الطِّب في أثناء ممارستهم للمهنة، وإن القسم الطبي لا يقف مانعاً بينهم وبين تلك السلوكيات المسيئة لسمعة الطَّبيب التي يجب الحد منها مع وجود الخير والشر وحرية اختيار أي منهما، هذا بالإضافة إلى أهمية الإنسان وأهمية غاية وجوده، والطبيب مقيد بسلوكيات تلزمها عليه شخصيته وشخصية من يتعامل معه وترتب عليه المسؤولية من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية في حال مخالفتها، والطبيب ليس له مطلق الحرية فيما يتخذه من إجراءات في أثناء مزاولة المهنة اتجاه من يتعامل معه، والشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان ممثل في المواثيق الدولية حث كل منهما على صفات تحد من هذه السلوكيات بتحميل المسؤولية في حال عدم التحلي بهذه الصفات.

منهج البحث

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن للإجابة عن أسئلة البحث المتفرعة عن الإشكالية، وذلك بجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من مصادرها المختلفة من الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدراسات الطبية والعلوم اللغوية والعلوم الاجتماعية، حيث تم الاعتماد في الشريعة الإسلامية على القرآن الكريم وتفسيراته المعتمدة، وكتب الاحاديث وشروحاتها المعتمدة مع ذكر درجة صحة الحديث في حال كان من غير صحيحي البخاري ومسلم، بالإضافة للاعتماد على مصادر أخرى كالإجماع والقياس وسد الذرائع وقرارات المجامع الفقهية مع الإشارة أحياناً إلى شرع ما قبلنا وإسناد ذلك بالقواعد الفقهية وذلك وفقاً لما تقتضيه مواضيع الدراسة، هذا مع الاعتماد على نصوص المواثيق الدولية ذات الطابع العالمي وذات الطابع الإقليمي وعقد المقارنة بينها وبين الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بموضوع الدراسة بعد استعراض تلك المصادر، وكذلك تم الاعتماد على المعاجم اللغوية بالإضافة إلى معاجم المصطلحات إذا اقتضت الحاجة وذلك في التمهيد لتوضيح بعض المواضيع في الدراسة، كما كان هنالك حضور للدراسات الطبية المتعلقة بالإجراءات الطبية المتبعة، وذلك لتوضيح هذه الإجراءات للتمكن من تناولها من ناحية الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية فيما يتعلق بموضوع الدراسة للحيلولة دون الوقوع في لُبس، وعدم إغفال بعض الدراسات الاجتماعية فيما يتعلق ببعض المفاهيم الاجتماعية التي لها صلة بموضوع الدراسة سواء كانت ذات طابع عام أو خاص، وربطها بالشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية لخدمة معالجة الإشكالية، وقد اتبع في عرض مادة البحث بشكل عام التدرج الموضوعي بالانتقال من المواضيع العامة إلى الخاصة فيما يتعلق بموضوعات الدراسة، وكذلك التدرج الموضوعي وفقاً للإجراءات الطبية المتبعة والمتعارف عليها، وهذا واضح في الفصل الأخير بالانتقال من الإجراءات ما قبل التشخيص والعلاج إلى الإجراءات التشخيصية ثم الاجراءات العلاجية ثم اتبع ذلك بالغاية من العلاج .

الدراسات السابقة

في حدود العلم والاطلاع على الدراسات السابقة لم أجد دراسة مستقلة ومستفيضة بهذا الموضوع (الحد من السلوكيات المهنية المسيئة لسمعة الطبيب) وتتعلق بكل فعل صادر عن الطبيب في أثناء ممارسته المهنة ويمس هذا الفعل سمعته، وقد يعود بضرر مادي أو معنوي أو كليهما على المتعامل معه، وبهذا التحديد من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، وبالنهج المتبع في هذه الدراسة، واعتمادًا على ما ذكر سابقا تتضح أهمية هذا البحث بما يخدم معالجة مشكلة الدراسة الرئيسية الواردة سابقًا وتحقيق أهدافها، وتظهر أهمية هذا الموضوع كامتداد واستكمال لما أجراه الباحثون ضمن المجال العام لموضوع الدراسة.

- التحقيق والمحاكمة في الأخطاء الطبية في النظام السعودي لنجلاء محمد (ماجستير، ٢٠١٩م).

قامت الباحثة نجلاء محمد بدراسة تحت عنوان (التحقيق والمحاكمة في الأخطاء الطبية في النظام السعودي)[٣]، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصف التحليلي، وذلك باستعراض النصوص التي تتعلق بموضع الدراسة وتحليلها، وأظهرت النتائج وجوب تحميل الممارس للمهنة الطبية مسؤولية كاملة عن ما يقع منه من أخطأ طبية في أثناء ممارسته لعمله، وخرجت بتوصيات منها وجوب وضع مقاييس مهنية تضمن كفاءات ممارسين مهنة الطب من خلال إجراء التدريب لهم قبل الانخراط بالعمل الفعلي أو في أثناء العمل، وهذا ما تم تناوله في الدراسة الحالية ضمن مفهوم القوة المعرفية للطبيب من منظور الشريعة الإسلامية، وأيضاً من منظور المواثيق الدولية بالإضافة إلى مقاييس أخرى يجب توفرها إلى جانب القوة المعرفية لضمان ممارسة الطبيب لمهنته بكفاءة.

(٣) الشاجري، نجلاء محمد ابراهيم. ٢٠١٩م. *التحقيق والمحاكمة في الاخطاء الطبية*. (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .

- تزوير التقارير الطبية في نظم دول مجلس التعاون الخليجي لسعود بن عبدالله (ماجستير، ٢٠١١م).

قام الباحث سعود بن عبدالله التميمي بدراسة تناولت (تزوير التقارير الطبية في نظم دول مجلس التعاون الخليجي)[٤]، حيث اعتمد فيه على المصادر الشرعية والمراجع القانونية والأحكام القضائية للقيام بدراسته، حيث بين أن التقارير الطبية تصنف كنوع من أنواع الشهادة التي يترتب عليها تبعات من المنظور الشرعي والمنظور القانوني، ووضع الباحث جملة من التوصيات حول التقارير الطبية لضمان الحقوق، وذلك من خلال إشراف الجهات الرسمية على صدور هذه التقارير، ومن هذا المنطلق تُعد هذه الحالة الإجرائية في كتابة التقارير نوعاً من أنواع السلوكيات الطبية، وهذه الدراسة تتوافق مع دراستنا الحالية في بعض جوانب السلوكيات الطبية المسيئة للطبيب من حيث تزوير التقارير وأهمية دراستها من المنظور الشرعي، وما يزيد في الدراسة الحالية أخذها من منظور دولي بما جاء في المواثيق الدولية.

- الضوابط والآداب الشرعية لمزاولة مهنة الطب لفهد بن منصور (ماجستير، ٢٠٠٨م).

أجرى الباحث فهد بن منصور دراسة تناولت (الضوابط والآداب الشرعية لمزاولة مهنة الطب)[٥]، حيث تهدف الدراسة إلى توضيح الضوابط للممارسات التي تجب من الطبيب استناداً إلى الشريعة الإسلامية في أثناء ممارسة المهنة، وأظهرت الدراسة الدور الحضاري للشريعة الإسلامية في وضع ضوابط لهذه المهنة المهمة، ولقد ارتكزت هذه الدراسة على الجوانب الشرعية دون التطرق للجوانب القانونية ولم تشكل دراسة مقارنة مع القوانين الوضعية، وفي ضوء ذلك تم تناول هذه المفاهيم، ولكن بآلية أوسع

(٤) التميمي، سعود بن عبدالله. ٢٠١١م. *تزوير التقارير الطبية في نظم دول مجلس التعاون الخليجي*. (رسالة ماجستير) .د .ط. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .

(٥) الدوسري، فهد بن منصور بن محمد. ٢٠٠٨م. *الضوابط والآداب الشرعية لمزاولة مهنة الطب*. (رسالة ماجستير). جامعة صنعاء. اليمن.

ضمن الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية في الدراسة الحالية مع تدعيم هذه الدراسة بالجوانب العلمية الطبية .

- القواعد الفقهية الناظمة للممارسة الطبية وتطبيقاتها لعاطف أبو هربيد (مجلة، ٢٠١٦م).

أجرى الباحث عاطف أبو هربيد دراسة تناولت (القواعد الفقهية الناظمة للممارسة الطبية وتطبيقاتها) [٦]، حيث تهدف الدراسة إلى توضيح قواعد الممارسة الصحيحة لمهنة الطب مستندًا إلى الشريعة الإسلامية، حيث بين المعايير الضابطة لممارسات مهنة الطب، وأظهرت الدراسة الدور الحضاري والإنساني للشريعة الإسلامية في وضع الضوابط والمعايير لهذه المهنة الحيوية وبيان علاقة الطب بمقاصد الشريعة الإسلامية، كما بين أهم القواعد الفقهية التي تشكل الأُسس والمرتكزات في أثناء ممارسة المهن الطبية، وفي ضوء ما ورد في هذه الدراسة فإنها ارتكزت على الجوانب الشرعية دون النظر في الجوانب القانونية، ولم تشكل دراسة مقارنة، وعليه تم تناول هذه المفاهيم بنطاق أوسع ضمن الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية في الدراسة الحالية بالإضافة إلى تدعيم الموضوع بالجوانب العلمية.

- التزام الطبيب بحفظ أسرار المرضى دراسة قانونية لأساور القيسي (مجلة، ٢٠١٠م).

قام الباحث أساور القيسي بدراسة تحت عنوان (التزام الطبيب بحفظ أسرار المرضى دراسة قانونية)[٧]، حيث بين أن من حق المريض أن تصان أسراره، وأن هذه الأسرار حق خاص للمريض تتضمن في شقيها الأسرار التي تتعلق بجسده أو ما يصدر عنه في أثناء ممارسة الطبيب لعملية المعالجة، وأشار إلى أن الحفاظ على الأسرار تعزز الثقة بين المريض والطبيب، كما تناول ما يترتب على تلك الأسرار من مصلحة خاصة للمريض أو ما يترتب عليها من مصالح عامة قد تستوجب إفشاء هذه

(٦) أبو هربيد، عاطف محمد. ٢٠١٦م. "القواعد الفقهية الناظمة للممارسة الطبية وتطبيقاتها". *مجلة مدونة*. المنهل. ج٣ . عدد (٩) .

(٧) القيسي، اساور حامد. ٢٠١٠م. "التزام الطبيب بحفظ اسرار المرضى دراسة قانونية". *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية*. ج١. عدد (١) .

الأسرار، وقد اقتصرت الدراسة على المنظور القانوني فقط ولم تتناول الجوانب الشرعية لهذه المسألة، وفي ضوء ما تم في دراسة الباحث فإن الدراسة الحالية تتطرق إلى مسألة حفظ الأسرار للمريض من قبل معالجيه من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.

- امتناع الطبيب عن العلاج بين الشريعة والقانون لعبدالله بن إبراهيم (مجلة، ٢٠١٠م).

أجرى عبدالله بن إبراهيم دراسة تحت عنوان (امتناع الطبيب عن العلاج بين الشريعة والقانون)[٨]، حيث ارتكزت الدراسة على تناول مسألة امتناع الطبيب عن القيام بواجباته المهنية من منظور الشريعة الإسلامية والقانون وما يترتب عليه من التزام اخلاقي واجتماعي، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تضمنت وجوب قيامه بممارسة المهنة في حالات خلو مكان العمل من طبيب آخر، وفي الحالات التي تستلزم التدخل الطارئ لإنقاذ الإنسان وحالات الحروب، وأن له الحق بالامتناع في حال مخالفة المريض لما يمليه عليه الطبيب من تعليمات، وتم استعراض هذه المسألة ضمن الدراسة الحالية تحت مفهوم أوسع من الامتناع، وهو مفهوم الإهمال، وتم تناول ذلك من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ممثلاً في المواثيق الدولية.

- ضمان الطبيب في الشريعة الإسلامية والقانون لوليد عوجان (مجلة، ٢٠٠٥م) .

قام وليد عوجان بدراسة تحت عنوان (ضمان الطبيب في الشريعة الإسلامية والقانون) [٩]، وارتكزت هذه الدراسة على بيان الأحكام الشرعية التي تترتب على خطأ الطبيب وضمانه في الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالأخطاء الطبية ضمن مقارنة مع القانون الوضعي، وبينت الدراسة ما يقع على

(٨) الموسى، عبدالله بن إبراهيم. ٢٠١٠م. "امتناع الطَّبيب عن العلاج بين الشريعة والقانون" . *مجلة الشريعة والقانون* . عدد (٤٤): اكتوبر /ذو القعدة .

(٩) عوجان، وليد هويمل. ٢٠٠٥م. "ضمان الطبيب في الشريعة الإسلامية والقانون". *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*. جامعة آل البيت. ج٢ . عدد (١).

الطبيب من أحكام ضمن الشريعة والقانون، وفي ضوء الدراسة الحالية فإنها تتفق مع دراسة الباحث في مجمل العنوان العام الذي يرتكز على تحميل المسؤولية للطبيب في حالة الخطأ في الشريعة الإسلامية والقوانين الداخلية للدولة، ولكن في الدراسة الحالية تم تحميل المسؤولية له من ناحية شرعية بالإضافة إلى إضفاء الطابع الدولي من خلال المواثيق الدولية، وليس القوانين الداخلية للدول .

- الجراحة التجميلية ومسؤولية الطبيب المدنية الناشئة عنها، دراسة مقارنة لرياض (كتاب، ٢٠١٦م).

دراسة أجراها رياض أحمد عبدالغفور تحت عنوان (الجراحة التجميلية ومسؤولية الطبيب المدنية الناشئة عنها دراسة مقارنة) [١٠]، حيث ارتكزت على دراسة الأخطاء التي تنشأ في أثناء الجراحة التجميلية من منظور القوانين الوضعية، وهذه الدراسة تتوافق مع منظور الدراسة الحالية من حيث أهمية تحديد الرأي القانوني في مثل هذه الأخطاء أو الأخطاء الطبية بشكل عام، إلا أن الدراسة التي أجراها الباحث لم تتطرق للمنظور الشرعي لمثل هذه الأخطاء، ولا للمنظور الدولي لها حيث اقتصرت على القوانين الوضعية الداخلية للدول.

- الحماية الدولية لحقوق المرأة في زمن السلم في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لأحمد جمعه (كتاب، ٢٠١٤م) .

لقد تطرق الباحث أحمد جمعه بدراسة تحت عنوان (الحماية الدولية لحقوق المرأة في زمن السلم في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي) [١١]، حيث ارتكزت دراسته على بيان حق المرأة في الأمن وحقها في

(١٠) عبدالغفور، رياض أحمد. ٢٠١٦م. *الجراحة التجميلية ومسؤولية الطبيب المدنية الناشئة عنها*. دراسة مقارنة. ط١. لبنان – بيروت: مكتبة زين الحقوقية.

(١١) عبدالله، أحمد جمعه. ٢٠١٤م. *الحماية الدولية لحقوق المرأة في زمن السلم في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي*. ط١. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الاعتقاد وفي السلامة الجسدية والحرية وفي الخصوصية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وفي الدراسة الحالية تم إبراز تلك الحقوق في أثناء مزاولة مهنة الطب وأنها محمية بموجب الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية مع تدعيم هذه الدراسة بوقائع مع بيان الجوانب العلمية .

- القانون الدولي لحقوق الإنسان لمحمد يوسف ومحمد خليل (كتاب، ٢٠١٤م) .

وفي دراسة لمحمد يوسف ومحمد خليل ضمن عنوان (القانون الدولي لحقوق الإنسان) [١٢]، تناول الباحثان حقوق الإنسان وحرياته من منظور القانون الدولي وكونها حقوق محمية بموجب ذلك القانون، وهذا يتوافق مع دراستنا فيما يتعلق بالجوانب القانونية من منظور دولي، ولكن في الدراسة الحالية تم الأخذ بهذه القوانين بما يخدم موضوع الدراسة بتسلسل من حيث ما تضمنته هذه القوانين من صفات حادة للسلوكيات، وما يتخذه الطبيب من سلوكيات سواء قبل الاجراء الطبي أو في أثنائه أو من حيث الغاية من الإجراء .

- نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي لفتحي الدريني (كتاب، ٢٠١٣م) .

دراسة لفتحي الدريني تحت عنوان (نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي)[١٣]، ارتكزت أهداف الدراسة إلى المقارنة وبيان التعسف في استعمال الحق من منظور الشريعة الإسلامية وبعض القوانين الوضعية الداخلية للدول، وهذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية من حيث التطرق لجوانب هذه السلوكيات من التعسف والمقارنة لكن ضمن حالة مختلفة، حيث يتم من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وليس القوانين الوضعية للدول .

---

(١٢) علوان، محمد يوسف ومحمد خليل. ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م. *القانون الدولي لحقوق الإنسان*. ط٥. الأردن – عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

(١٣) الدريني، فتحي. ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م. *نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي*. ط٣. لبنان – بيروت، سوريا – دمشق : مؤسسة الرسالة ناشرون.

- المسئولية القانونية في العمل الطبي دراسة مقارنة بين القانون والشريعة لقمان فاروق (كتاب، ٢٠١٣م) .

تناول الباحث لقمان فاروق حسن نانه كه لى في دراسة ضمن عنوان (المسئولية القانونية في العمل الطبي دراسة مقارنة بين القانون والشريعة) [١٤] الخطأ الطبي في عدم بذل العناية اللازمة، والتشخيص دون علم أو معرفة المريض أو من ينوب عنه، وحالات الإجهاض غير الضرورية أو غير المسوح بها طبيًا، وعمليات تغيير الجنس أو تصحيحه، وفي حالات الإخصاب ونقل الأعضاء والأنسجة البشرية، وفي إجراء التجارب والبحوث الطبية على الآدميين، كما أشار إلى التلقيح الاصطناعي الداخلي والخارجي (طفل الأنابيب)، وأشار الكاتب إلى ذلك من ناحية القانون الوضعي غير الدولي والشريعة الإسلامية، أما في دراستنا فإننا نتطرق إلى هذا ولكن بإبراز هذه السلوكيات للخروج بما يحد منها من منظور الشرعية الإسلامية والمواثيق الدولية، كما أنها أدرجت كلها تحت مسمى الخطأ، وهو يختلف عن نهجنا فيما نتطرق له من بحث من رد كل منها إلى أصله من الصفات.

- موقف الشريعة الإسلامية والقانون من الخلوة والأثار المترتبة عليها دراسة تأصيلية فقهية مقارنة لناصر أحمد (كتاب، ٢٠١٢م).

في حين أن الباحث ناصر أحمد أشار في دراسته (موقف الشريعة الإسلامية والقانون من الخلوة والأثار المترتبة عليها دراسة تأصيلية فقهية مقارنة) [١٥]، إلى حكم الخلوة بالأجنبية للعلاج مشيرًا إلى رأي بعض الفقهاء بقوله : (المتتبع لكتب الفقه على اختلاف مذاهبه يجد أن أكثر الفقهاء يقرّون تحريم الخلوة بالأجنبية ولو لضرورة علاج إلا مع حضور محرم لها، أو زوج أو امرأة ثقة لأن الخلوة بها مع وجود هؤلاء

(١٤) نانه كه لي، لقمان فاروق حسن. ٢٠١٣م. *المسؤولية القانونية في العمل الطبي دراسة مقارنة بين القانون والشريعة* . الأردن: مكتبة زين الحقوقية والادبية .

(١٥) الشنوي، ناصر أحمد إبراهيم. ٢٠١٢م. *موقف الشريعة الإسلامية والقانون من الخلوة والآثار المترتبة عليها*. ط١. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

يمنع وقوع المحضور، وهذا ما اتجه إليه المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وهو الراجح عند الزيدية والامامية ومن سلك مسلكهم) [١٦]، ونحن سنتطرق لذلك آخذين بالإضافة إلى ما ذكر التطور العلمي وما أدخله من سلوكيات لم تكن موجودة في ذلك الزمن قد تؤدي إلى تغيير في الأحكام.

- عقد العلاج الطبيعي دراسة مقارنة لأحمد سلمان (كتاب، ٢٠١٢م) .

وقد أبرز الباحث أحمد سلمان في دراسة أجراها تحت عنوان (عقد العلاج الطبيعي دراسة مقارنة) [١٧] في تطبيقات طبية تتضمن التجربة الطبية، الإجهاض، نقل الدم، نقل الأعضاء والتعقيم من ناحية قانونية، أما موضوع دراستنا الحالية فإنه يتطرق إلى السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب في أثناء مزاولة المهنة من حيث الحد منها التي قد يكون محلها وقائع لا تصلح للعقد العلاجي، وبالتالي فإن ما نقوم به من دراسة تأتي ضمن توسع لهذا المجال من حيث إيقاعها من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.

- آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعمر الحفصي (كتاب، ٢٠١٢م).

وأيضاً دراسة أجراها عمر الحفصي تحت عنوان (آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية) [١٨]، حيث ارتكزت أهداف الدراسة على توضيح وسائل حماية حقوق الأفراد من خلال أحقيتهم بتقديم الشكوى ضمن ما تتيحه لهم اللجان الدولية والمحاكم الدولية كالمحكمة الأوربية والأمريكية والأفريقية، وقد أظهرت الدراسة أهمية الحقوق الفردية في حال انتهاكها، وأشارت إلى أن تلك اللجان والمحاكم والمنظمات الدولية أتاحت للأفراد فرصة في تحصيل حقوقهم وطرح قضاياهم ضمن نطاق دولي،

---

(١٦) المرجع نفسه . ص١٦٢، ١٦٣.

(١٧) شهيّب، أحمد سلمان. ٢٠١٢ م. *عقد العلاج الطّبي دراسة مقارنة*. ط١. لبنان – بغداد: مكتبة زين الحقوقية والأدبية – مكتبة السنهوري.

(١٨) فرحاتي، عمر الحفصي وآخرون . ٢٠١٢م. *آليات الحماية الدّولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية*. ط١.الأردن– عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

وهذه الدراسة تتوافق مع الدراسة الحالية في جوانب آليات حماية حقوق الفرد التي يتم المساس بها في أثناء الإجراءات الطبية من منظور القانون الدولي، بينما تتوسع الدراسة الحالية عن هذه الدراسة ضمن المنظور في الشريعة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى تدعيم الدراسة الحالية بتعاليم الشريعة الإسلامية ونصوص المواثيق الدولية التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية .

- المسؤولية التأديبية للأطباء في القانون المقارن لعلي عيسى (كتاب، ٢٠١١م).

أما الباحث علي عيسى ضمن دراسة أجراها تحت عنوان (المسؤولية التأديبية للأطباء في القانون المقارن) [١٩]، فقد أشار إلى عدم إفشاء السر في مهنة الطب في القانون الوضعي، كما أشار إلى تجنب الأساليب التجارية في ممارسة مهنة الطب كالتنازل عن جزء من الأجر، وقد أشار إلى واجب الطبيب إزاء الوصفات الطبية، كما أشار إلى واجب عدم إضعاف مقاومة المريض الجسدية والعقلية، كما أشار إلى واجب الطبيب في إعطاء تقرير في حالة الوفاة وإخبار السلطات العامة بذلك، وواجب الطبيب في إنقاذ مريض في حالة الخطر مهما كان تخصص الطبيب، وواجب الطبيب إزاء إسعاف مريض قاصر أو فاقد للوعي، كما أشار إلى واجب الطبيب إزاء الإجهاض، كما أشار إلى واجب الطبيب في حالة القتل الرحيم، كما أشار إلى واجب الطبيب إزاء المؤسسات الدوائية أو المخبرية، وأشار المؤلف إلى ذلك من ناحية القوانين الوضعية الداخلية لبعض الدول، وأما في هذا البحث فسنتطرق إلى تلك الواجبات في حالة كون تركها يسيء لسمعة الطبيب أو لا يسيء لها مع إضافات أخرى غير موجودة، مع طرح وقائع مدعمة بالجوانب العلمية، ويكون التطرق من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، وهذا ما لم نجده في الدراسة السابقة الذكر.

---

(١٩) الأحمد، علي عيسى. ٢٠١١م. *المسؤولية التأديبية للأطباء في القانون المقارن*. ط١. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

- المسئولية الناشئة عن الضرر الأدبي بين الفقه الإسلامي والقانون لأسامة السيد (كتاب، ٢٠١١م) .

تطرق الباحث أسامة السيد إلى حرمة إفشاء الأسرار في القانون الوضعي والأساس الشرعي في حرمتها في الفقه الإسلامي وذلك بدراسة له تحت عنوان (المسئولية الناشئة عن الضرر الأدبي بين الفقه الإسلامي والقانون) [٢٠]، هذا بالإضافة إلى تطرقه إلى استراق البصر في الشريعة الإسلامية، واستراق السمع من ناحية شرعية وقانونية، ونلاحظ أن الباحث تطرق إلى بعض المواضيع التي لها علاقة بموضوع الدراسة من ناحية شرعية وفي القانون الوضعي الداخلي وليس الدولي، أما فيما نتطرق إليه في الدراسة الحالية فإنه سيتم تناوله في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية مع إسناد البحث بالوقائع المدعمة ببيان الجوانب العلمية.

- دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان لعبدالله علي (كتاب، ٢٠١٠م).

كما أشار الباحث عبد الله علي في دراسة له تحت عنوان (دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان)، إلى تدويل حقوق الإنسان بالقول : (لا شك في هذا التطور في حقلين من حقول القانون الدولي أدى إلى الارتقاء بالمركز القانوني الدولي للفرد) [٢١]، وسيتم إبراز هذا التدويل لحقوق الإنسان بشكل خاص في موضوع الدراسة الحالية، وليس كما هو في الدراسة السابقة، وذلك بإبرازه في أثناء ممارسة مهنة الطب وأن للفرد حقاً دولياً من خلال التقدم بشكوى بما كفلته له الاتفاقيات الدولية في حال انتهاك حقوقه الأساسية.

(٢٠) عبدالسميع، أسامه السيد. ٢٠١١م. *المسؤولية الناشئة عن الضرر الأدبي بين الفقه الإسلامي والقانون*. ط١. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

(٢١) عبو سلطان، عبدالله علي. ٢٠١٠م. *دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان*. ط١. الأردن: دار دجلة . ص١٥ .

- حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية لكمال سعدي (كتاب، ٢٠١٠م).

وفي دراسة للباحث كمال سعدي تحت عنوان (حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية) [٢٢]، من النتائج التي توصل إليها تدويل حقوق الإنسان وأنها متعلقة بمبادئ أمره وملزمة في القانون الدولي، وما نطرحه من بحث سيبرز هذا الجانب الدولي ولكن للحد من السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب في أثناء مزاولة مهنة الطب، بالإضافة إلى إبراز هذه الحقوق من منظور الشريعة الإسلامية في أثناء مزاولة المهنة.

- الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية لأسعد الجميلي (كتاب، ٢٠٠٩م).

وفي دراسة مقارنة تحت عنوان (الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية) [٢٣]، للباحث أسعد الجميلي تطرق في دراسته إلى الأخطاء الصادرة من الطبيب من ناحية القوانين الوضعية الداخلية للدول مستعرضًا لبعض الوقائع عن الأخطاء التي تقع من الطبيب وأحكام المحاكم بها، وفي المواضيع التي تتطرق لها الدراسة الحالية تم تناول وقائع طبية تم إدراجها حسب بعض مباحث الموضوع مع إبراز ما تعلق بموضوع البحث فيها، وذلك من منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وليس من ناحية القوانين الوضعية الداخلية للدول.

- الخطأ المهني والخطأ العادي في إطار المسئولية الطبية لإبراهيم علي (كتاب، ٢٠٠٧م).

تطرق الباحث إبراهيم علي في دراسته تحت عنوان (الخطأ المهني والخطأ العادي في إطار المسئولية الطبية) [٢٤]، للخطأ المتمثل في امتناع الطبيب عن معالجة المريض أو تأخره عن المعالجة، بالإضافة للخطأ في إجراء العمليات الجراحية من ناحية القانون الوضعي الداخلي غير الدولي، أما في

(٢٢) مصطفى، كمال سعدي. ٢٠١٠. *حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية*. ط ١. الأردن: دار دجلة.

(٢٣) الجميلي، أسعد عبيد. ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م. *الخطأ في المسؤولية الطّبية المدنية دراسة مقارنة*. ط ١. الأردن – عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

(٢٤) الحلبوسي، إبراهيم علي حماوي. ٢٠٠٧م. *الخطأ المهني والخطأ العادي في إطار المسؤولية الطبية*. (دراسة قانونية مقارنة). ط ١. لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية .

هذا البحث فإنه سيتم النظر لهذه الحالة من جانب آخر وهو الحد من السلوكيات المهنية المسيئة للسمعة في هذه الإجراءات في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية مع رد كل من هذه إلى أصلها من الصفات.

- مفهوم القتل وإشكالياته الطبية لجوخة الريامي (كتاب، ٢٠٠٦م).

قام الباحث جوخة الريامي بدراسة واسعة حول (مفهوم القتل واشكالياته الطبية) [٢٥]، ومن ضمن العناوين الرئيسية في هذه الدراسة تطرق الباحث لمفهوم القتل فيما يخص بعض الإجراءات ومنها التجارب الطبية والإجهاض، واستعرض في أثناء الدراسة بعض القوانين الداخلية للدول، وكذلك بعض المواثيق الدولية دون تناول هذا الجانب بشكل تفصيلي في الشريعة الإسلامية أو المواثيق الدولية أو التطرق إلى غيرها من سلوكيات وتدخل ضمن السلوكيات المسيئة لسمعة الطبيب، لذلك تتوسع الدراسة الحالية ضمن المفهوم نفسه لبعض الأخطاء الطبية ولكن ضمن منظور الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وبشكل تفصيلي أكثر.

- الغش وأثره في العقود لعبدالله بن ناصر (كتاب، ٢٠٠٤م).

وفي دراسة أجراها عبدالله بن ناصر السلمي تحت عنوان (الغش وأثره في العقود) [٢٦] من منظور الشريعة الإسلامية، اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث المنظور للممارسات التي يجريها الطبيب كمعاملات يقع عليها ما يقع على أي معاملة أخرى من محاولات الغش التي يجب أن تحظى بدراسة متعمقة، حيث إن بعض السلوكيات الصادرة من الطبيب قد يعتريها الغش، وقد تم الأخذ بذلك من ناحية شرعية بالإضافة إلى الناحية الدولية من خلال المواثيق الدولية مما يعطي غطاء لحماية من تُتخذ اتجاهه مثل تلك السلوكيات .

---

(٢٥) الريامي، جوخة. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م. *مفهوم القتل وإشكالياته الطِّبية دراسة في فلسفة الأخلاق التطبيقية*. ط١. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

(٢٦) السلمي، عبدالله بن ناصر. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. *الغش وأثره في العقود* . ط١. السعودية – الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع .

- الطب الإسلامي لأحمد محمود طه (كتاب، ١٩٩٨م).

وفي دراسة تحت عنوان (الطب الإسلامي) [٢٧]، لأحمد محمود طه مكي تناول الباحث العديد من القضايا الأخلاقية التي تتعلق بالطب التي ظهرت في الدول الغربية، ثم انتقلت إلى الدول الإسلامية نتيجة للتبعية في الإجراءات المتعلقة بالطب، وأشار الباحث إلى وجوب استعراض هذه القضايا بناء على تعاليم الشريعة الإسلامية ولا يكون ذلك إلا بوجود جمع من أطباء مسلمين ثقة وعلماء في الشريعة الإسلامية، وهذه الدراسة تتفق مع الدراسة الحالية ضمن أهمية التركيز على البحث في التشريعات الإسلامية الناظمة للأمور الطبية، وقد تم استعراض هذه القضايا الأخلاقية التي تتعلق بالطب في الدراسة الحالية ليس بأسلوب انتقائي للعديد منها، ولكن من خلال السلوكيات سواء قبل الاجراء الطبي أو في أثنائه، بالإضافة إلى الغاية من الإجراء وأخذ ذلك من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ممثلاً بالمواثيق الدولية وهو خلاف ما عليه في الدراسة السابقة .

- التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية لقيس بن محمد (كتاب، ١٩٩٧م).

تحت عنوان (التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية) [٢٨]، أجرى الباحث قيس بن محمد دراسة تناول فيها بعض الإجراءات الطبية مرتكزًا إلى ما يتعلق بذلك في الشريعة الإسلامية دون التعمق بالنواحي العلمية الطبية المتعلقة بالإجراءات وأي ذكر للقوانين الدولية التي لها علاقة بهذه الاجراءات، على خلاف ما هو في الدراسة الحالية التي ترتكز إلى التطرق إلى الجوانب العلمية الطبية وكذلك ما يتعلق بتلك الإجراءات من نصوص دولية بالإضافة إلى الشريعة الإسلامية.

(٢٧) مكي، أحمد محمود طه. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. *الطب الإسلامي*. ط١. الرياض: د.ن .

(٢٨) مبارك، قيس بن محمد آل الشيخ. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. *التداوي والمسؤولية الطّبية في الشريعة الإسلامية*. ط٢. لبنان- بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

- السلوك المهني للأطباء لعباس التكريتي (كتاب، ١٩٨١م).

قام الباحث راجي عباس التكريتي بدراسة تحت عنوان (السلوك المهني للأطباء) [٢٩]، حيث تناول الباحث الجوانب المتعلقة بالسلوكيات الطبية من ناحية مهنية بما يجب من الطبيب اتخاذه من إجراءات في أثناء قيامه بعمله، كاستخدام العقاقير، وما يتعلق بالأسرار في أثناء مزاولة المهنة والتخدير والأشعة والعقم، وغيرها من المواضيع الطبية مع إشارة غير متعمقة في بعض الجوانب من الدراسة إلى الشريعة الإسلامية فيما يخص بعض المواضيع، وفي هذه الدراسة للكاتب لم يتم التطرق إلى الجوانب المتعلقة بهذه المواضيع من ناحية الشريعة الإسلامية أو القوانين الدولية ممثلة في المواثيق الدولية، وهي ما تهدف الدراسة الحالية لتحقيقه .

- الغش في المعاملات المدنية دراسة مقارنة في القانون المدني والفقه الإسلامي لسروي (كتاب، د.ت) .

وفي ذات السياق السابق أجرى محمد السروي دراسة تحت عنوان (الغش في المعاملات المدنية دراسة مقارنة في القانون المدني والفقه الإسلامي) [٣٠]، حيث ارتكزت الدراسة إلى إجراء المقارنة بين القانون الوضعي الداخلي والشريعة الإسلامية في جوانب الغش في المعاملات وما يترتب عليهما من أثر، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية ضمن المقارنة، ولكن بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية مع اختلاف في المعاملات المقصودة، حيث إن الدراسة الحالية ترتكز على المعاملات في الجوانب المتعلقة بسلوكيات الطبيب.

(٢٩) التكريتي، راجي عباس. ١٤٠٢هـ/١٩٨١. *السلوك المهني للأطباء*. ط٢ . لبنان – بيروت: دار الأندلس .

(٣٠) السروي، محمد محمد. د .ت. *الغش في المعاملات المدنية دراسة مقارنة في القانون المدني والفقه الإسلامي*. د.ط . الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية.